المفاوضات ممثلان مدنيان مفوضان، وأن تجري المفاوضات في بيروت والقدس» (المصدر نفسه). والجدير بالذكر أن رئيس الأركان رفائيل ايتان، ومستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي العميد ابراهام تامير، تحدثا خلال جلسة الحكومة المذكورة، حول عدم اقدام اسرائيل على اضاعة ثمار النصر وكما حدث في الماضي، عندما خسرت على مائدة المفاوضات ما حققته في أرض المعركة» (المصدر نفسه).

والجدير بالذكر أن وزير الدفاع شارون الذي يتزعم الخط المتصلب في الحكومة، كان قد أعلن قبيل وصول حبيب الى اسرائيل، أمام لجنة الخارجية والأمن، أن الجيش الاسرائيلي لن يجلو عن لبنان الا بعد توقيع اتفاق مع حكومته حول ترتيبات الأمن المطلوبة في الجنوب، وبعدما يبدأ مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين. وعد شارون الاجراءات الأساسية التي يجب أن يرتكز عليها الاتفاق الأمني مع لبنان كما يلي: أولاً، اجلاء جميع القوات الأجنبية، واجلاء كامل للفدائيين، بما في ذلك منع وجودهم في لبنان كله. ثانياً، ترتيبات أمنية في جنوب لبنان حتى خط ٤٥ كلم عن حدود اسرائيل، تشمل وجود الجيش اللبناني في هذه المنطقة. ثالثاً، عدم ادخال أنواع معينة من الأسلحة الى جنوب لبنان، ووضع المنطقة تحت اشراف مشترك اسرائيلي ـ لبناني. رابعاً، أن يكون مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين جزءاً أساسياً من أي حل يتم التوصل اليه (يديعوت احرونوت، ١٧/١١/١٩٨٢). وفي معرض حديثه عن التطبيع، أشار شارون الى وجود ثلاث محطات عبور دولية أصبحت قائمة بين اسرائيل ولبنان، في رأس الناقورة والمطلة ونطوعه (مستوطنة اسرائيلية على الحدود، مقابل قرية رميش اللبنانية). وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين، وصل خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي الى ٢١ مليون دولار، أي أكثر بكثير مما بلغه مع مصر (المصدر نفسه).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو سبب هذه الشروط التعجيزية التي تضعها الحكومة الاسرائيلية أمام المساعي الأميركية بوجه خاص، لتحقيق انسحاب قواتها من لبنان، خصوصاً وأن هذه الشروط لا ترتكز الى قاعدة اتفاق عام حولها، سواء داخل الائتلاف الحكومي نفسه، اذ عبّر عدة وزراء عن معارضتهم لها، أو بين صفوف المعارضة والرأي العام؟

يبدو أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع الوسط المهيمن داخل الحكومة الاسرائيلية، وهو ثلاثي شارون، بيغن وشامير، الى انتهاج هذا الخط المتصلب. أولى هذه الأسباب ادراك هؤلاء فشل تحقيق «الأهداف الاستراتيجية» للحرب الاسرائيلية في لبنان، كما وضعوها نصب أعينهم. ويلاحظ أن الاعتراف بهذا الفشل أصبح شائعاً بين الجميع تقريباً من سياسيين وكتاب ومحللين ورأي عام. فقد ذكر مثلاً أهرون يازيف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أن هذه الحرب لم تخدم في شيء الاستراتيجية المتصلبة لحكومة ليكود. اذ أنه من أجل خدمة هذه الاستراتيجية، كان يجب أن تحقق الأهداف التالية: «أولاً، ابادة كاملة لـ م.ت.ف. ثانياً، القضاء نهائياً على «الارهاب» الفلسطيني. ثالثاً، شطب القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الشرق الأوسط والعالم (وفي الحقيقة حصلنا على العكس من ذلك). رابعاً، توجيه ضربة قاضية الى الجيش السوري. خامساً، اقامة نظام حكم جديد في لبنان يوقع معنا معاهدة سلام» (يديعوت احرونوت، ١١/٤/١٩٨٢). ويضيف يازيف أنه بالاضافة الى عدم تحقيق هذه الأهداف، فقد ألحقت هذه الحرب أضراراً كبيرة باسرائيل، أبرزها الثمن الكبير الذي دفعته بالقتلى والجرحى، ثم الدفعة القوية التي حظي بها الموضوع الفلسطيني في العالم كله، خصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك في وقت كنا نشهد فيه تدهور العلاقات مع مصر ومع أميركا، وتشويه صورة اسرائيل في العالم، وتقويض الوفاق الوطني بين الاسرائيليين. اضافة الى ذلك، فقد خلقت هذه الحرب دافعاً لدى العرب، خصوصاً لدى سوريا، لتنشيط سباق التسلح في المنطقة، الأمر الذي يلحق ضرراً باسرائيل بالطبع (المصدر نفسه). ويبدو أن الحكومة الاسرائيلية مدركة تماماً لحقيقة إنهيار أهدافها في لبنان، والأضرار التي نجمت عن هذه الحرب، لذلك فهي تسعى جاهدة الآن، عبر تصليب مواقفها، الى انقاذ شيء ما من أهدافها بطريق المفاوضات، بعدما فشلت في تحقيقها بالقوة العسكرية.

أما السبب الثاني وراء تصلب مواقفها، فيكمن